

أخلاقيات البحث النفسى

ا. د . أحمد محمد عبد الخالق

أستاذ علم النفس

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

بهذا الطفل ؟ وإلى أى حد سيكون هذا الضرر ممتدا ؟ وماذا لو عمم الطفل هذا الخوف إلى مختلف الحيوانات الأليفة أو ذات الفراء ؟ وما هو رأى إذا شعر بعدم الارتياح طوال حياته من الحيوانات البيضاء ، والبطانية البيضاء ، والبساط الأبيض ، والأشخاص ذوى الشعر الأبيض ؟ إن الإجابة عن معظم هذه الأسئلة تشير إلى أن مثل هذه التجربة ونظائرها تثير اعتراضات أخلاقية قوية . فلماذا إذن أجريت هذه التجربة ؟

لقد أجريت تجربة الطفل « ألبرت » فى وقت كان علم النفس فى أوج رغبته المبكرة فى الحصول على أول فهم علمى للسلوك الإنسانى ، ومن ثم كان علماء النفس يميلون إلى إغفال الإجابة عن مثل هذه الأسئلة . ولكن العلم يهتم كثيراً فى الوقت الراهن بالأخطار التى قد يتعرض لها مفعوصوه . وفى الواقع فلن تُقدّم الغالبية العظمى من علماء النفس اليوم على إجراء مثل هذه التجارب ، وإذا حدث ذلك فسوف يكون عالم النفس الذى يضطلع بنظرية هذه التجربة فى غاية الحذر ، حتى يتأكد أن الخوف الشرطى لدى الطفل « ألبرت » سوف يزول

من التجارب التقليدية التى يعرفها جميع طلاب علم النفس تقريبا . التجربة الشهيرة التى أجراها « جون بروداس واطسون » Watson مؤسس السلوكية ، وهى حالة الطفل « ألبرت » Albert ، وكان يبلغ من العمر أحد عشر شهراً ، حيث استحدث « واطسون » خوفاً لم يكن موجوداً من قبل لدى هذا الطفل . وتلخصت التجربة فى الطرق بشدة بمطرقة على قضيب حديدى موضوع خلف رأس الطفل أثناء تقديم فأر أبيض له (وكان لا يخافه قبل ذلك) ، فقفز الطفل بعنف وسقط إلى الأمام مخفياً وجهه فى الفراش الذى كان يجلس عليه . وتكررت التجربة خمس مرات اكتسب الطفل بعدها الخوف من الفئران (أحمد عبد الخالق ، ١٩٨٩ « أ » ص ٢٩١) . وكان الهدف من هذه التجربة معرفة ما إذا كان هذا الصغير يستطيع أن يتعلم الخوف ويكتسبه عن طريق الإشراف أم لا ؟ .

إن مثل هذه التجربة تثير تساؤلات عديدة تدور حول أخلاقيات البحث النفسى وحدوده ، فما الضرر الذى سيلحق

فورا من خلال مزيد من التعلم - وهو جانب وقائي أغفله « واطسون » (Harris, 1979) .

ومن ناحية أخرى، فإن المنهج العلمى يحتاج إلى جمع البيانات الواقعية Empirical data ، وحيث إن كثيرا من الأسئلة التى يسألها علم النفس تتصل بالإنسان فى المقام الأول ، فمن الضروري - نتيجة لذلك - أن يستخدم الإنسان فى الفحوص العلمية . وإذا اشتملت كل الفحوص العلمية على دراسات غير ضارة بالإنسان ، ولا يترتب عليها إمكانية حدوث آثار جانبية مؤذية له ، فإن الاهتمام سيكون قليلا بوضع دستور أخلاقى لإجراء التجارب على المشاركين الأدميين فى هذه البحوث ، ولكن الحال ليس كذلك فعلا فى علوم عديدة ومنها علم النفس وكذلك الطب .

فلننظر - على سبيل المثال - إلى البحوث التى يحقن فيها مرضى فى المستشفى بخلايا سرطانية حية ، بهدف قياس السرعة التى يمكن للجسم أن يرفض بها هذه المادة التى حقن بها المرضى . وقد لا يكون هناك اعتراض على هذه الدراسة إذا كان المرضى يعرفون ما الذى يفعله الباحثون . فيتطوعون للإشتراك فيها بعد أن يتلقوا هذه المعلومات . ولكن إذا قيل للمرضى - بدلا من ذلك - إنهم يعطون اختبارا للكشف عن مدى مقاومتهم لمرض ما ، فإن مثل هذه التعليمات تعد مضللة وخادعة بالنسبة للطبيعة الحقيقية للدراسة والهدف منها - Christensen, 1980, P. 329f.) . وسوف نفحص المسائل الأخلاقية المتصلة بالخدايع فى الفقرة التاسعة .

لقد شهدت السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن اهتماما متزايدا لا بالمشكلات الأخلاقية فحسب . بل أيضا بمسألة أشمل وهى « القيم » فى كل مجالات علم النفس النظرية والتطبيقية . وأصبحت مسألة الأخلاقيات موضع اهتمام كبير من ناحية ضمير علماء النفس ، فهناك مناهج لدراسة السلوك تبدو غير مقبولة تماما ، مثل ذلك أن أى عالم نفس لن يقبل بأن تجرى أية عملية جراحية فى المخ لأى إنسان لمجرد دراسة آثار هذه العملية (ومع ذلك فهذا الأمر مسوغ على الحيوان) . ولكن هناك حالات يصعب فيها وضع خط فاصل كما سنرى .

وتختص الأخلاقيات Ethics بأمور الصواب والخطأ ، وهى الأمور التى تتم وفقا لمعايير الأفعال أو التصرفات المتفق عليها فى مهنة أو جماعة معينة . ونعرض فى الفقرات التالية لبعض الجوانب الأخلاقية فى البحوث النفسية ، منها ما يتصل باختيار موضوع البحث والتخطيط له ، واتباع الشروط المنهجية عند إجرائه ، وكفاءة الباحث ، والحقوق المتعددة للمفحوص ، بالإضافة إلى أخلاقيات ما بعد إجراء البحث ، ونقصد : تحليل النتائج وكتابة التقرير .

١ - أخلاقيات اختيار موضوع البحث النفسى

تعدد الاهتمامات البحثية لعلماء النفس

يفضل المتخصصون فى علم النفس أن يجروا بحوثهم فى مجال واحد أو فى مجالات محددة ، كعلم النفس التربوى ، أو الإكلينيكى (العيادى) ، أو الشخصية . على حين لا يميلون إلى إجراء بحوثهم فى فروع معينة أخرى . وفضلا عن ذلك فإنهم يختارون النقاط البحثية Research Points التى يدرسونها داخل هذه المجالات المفضلة تبعا لأسباب متعددة . وكما أنه ليس من السهل أن نتوصل - يقينا - إلى أسباب هذا الاختيار الذى يشير إلى الاهتمامات البحثية Research Interests للباحثين ، فإنه ليس من الصواب أيضا أن نجازف بتقديم تفسيرات لهذا الانتقاء لنقط البحوث داخل المجال المفضل للباحث النفسى .

وليس بدعا من الأمر أن يختار الباحث للدرس النفسى أى موضوع يشاء ، والرأى لدينا أن حرية اختيار الباحث لموضوعات بحثه يجب أن تكون دون ما حدده إلا قليلا . ويقين كاتب هذه السطور أن البحث العلمى الأصيل بوجه عام ، والبحث النفسى الرصين بوجه خاص كشجرة طيبة . ويتطلب هذا النبت الصالح تربة خاصة ومناخا معينا ، ولا مراء فى أن هذه التربة يجب أن توجد فى مناخ الحرية .

ولكن أليست هناك قيود أعلى هذه الحرية ؟ الجواب بالتأكيد هو : بلى . إن المسألة هنا شبيهة بالحرية الشخصية : فكل

الضوابط الاجتماعية

على الرغم من أن البحوث النفسية في العالم العربي لم تستطع (ولن تستطيع) أن تعزل نفسها عن تيار الدراسات السيكولوجية على المستوى العالمي، إذ يتقاسم علماء النفس في كل بلاد العالم تراثاً واحداً ومناهج مشتركة، فتمتص ضوابط اجتماعية معينة يمكن أن تندخل في اختيار الباحث النفسي العربي لموضوعات درسه. فمن نافلة القول أن نذكر أن للمجتمع العربي أصالة وتراثاً لكل منا أن يفخر بها، ويرتبط بهذا التراث الأصيل وينبع عنه عادات معينة وتقاليدها خاصة، وينجم عن هذه العادات وتلك التقاليد أموراً أو موضوعات يمكن الخوض فيها وهي كثيرة، وأموراً أخرى يتعين تجنب فحصها وهي قليلة.

فلا تثريب على أي باحث نفسي عربي أن يدرس أساليب التنشئة الاجتماعية، أبعاد الشخصية، آثار التلفزيون على النشء، طرق تنمية الإبداع، العوامل المؤثرة في التعلم، انتشار الاضطرابات النفسية والأمراض العقلية، أسباب الاعتماد على العقاقير (الإدمان) وطرق علاجه... وغير ذلك من الموضوعات التي قد لا تقع تحت الحصر. ومن ناحية أخرى فإن طائفة الموضوعات التي تندرج تحت فئة «غير المفضل» تعد قليلة إلى حد بعيد، وأبرزها ما يتصل بالجوانب الدينية والجنسية في المقام الأول.

ومع ذلك تتاح بعض الدراسات العربية المحدودة جداً في هذين الجانبين وهي محدودة بالنسبة إلى الاهتمامات البحثية الأخرى وبالمقارنة إلى أهمية هذه الموضوعات. فالدراسات السيكولوجية لبعض المتعلقات الدينية نادرة جداً (انظر: طريفة الشويهر، ١٩٨٤، أحمد عبد الخالق، عبد الفتاح دويدار، غير منشور). ولا يتاح - في حدود علمنا - دراسات سيكولوجية للسلوك الجنسي سوى على عينات من العالم العربي، بما يتناظر المسموح والدراسات الشاملة التي أجريت في المجتمعات الغربية كدراسات «كنزي» (Kinsey et al., 1953, 1948) والدراسات الأحدث (Eysenck, 1976; Money & Musaph, 1977). وإذا كان المبدأ هنا أنه

إنسان حر فيما يفعل، ولكن هذه الحرية تحددها ضوابط اجتماعية وأخلاقية (وهذا ما يعبر عنه في المبدأ المتفق عليه: أنت حر ما لم تضر). القول الفصل في هذا المجال إذن هو حرية الباحث في اختيار موضوعات درسه، شريطة مراعاة عدد من المعايير الأخلاقية، والضوابط الاجتماعية، والشروط المنهجية، وهذا ما نعرض له في الفقرات التالية.

المعايير الأخلاقية:

اهتم علماء النفس بوضع معايير أخلاقية Ethical Standards تحكم عملهم البحثي والتطبيقي، يلتزمون بالعمل على هديها، ويُقسمون على اتباعها. وتحدد هذه المعايير الأخلاقية - من بين ما تحدد - نوع البحوث التي يمكن أن يجريها علماء النفس. مثال ذلك كيف يمكن لنا أن نحدد ما إذا كان الانفصال المبكر عن الأم يؤدي إلى إعاقة النمو الاجتماعي؟ فيتمثل اتجاه أحد الأبحاث في ملاحظة نمو الأطفال الذين تعرضوا للانفصال عن أمهاتهم في مرحلة مبكرة من العمر. ولكن من العسير أن نصل إلى نتائج من مثل هذا البحث، ذلك لأن العوامل ذاتها التي أدت إلى الانفصال المبكر (مثل ذلك الأسرة ذات الظروف المأساوية المفاجئة، أو الأباء والأمهات الذين لا يقومون بمسؤوليتهم تجاه أبنائهم) يمكن أيضاً أن تؤدي إلى السلوك الملاحظ، أكثر من الانفصال في حد ذاته.

ومن الناحية العلمية فمن الأفضل إجراء التجارب التي نجعل الأطفال فيها منفصلين عن عمد عن أمهاتهم في مرحلة مبكرة من العمر، ومقارنتهم بغيرهم من الأطفال في المنفصلين عن أمهاتهم. ولكن الباحث النفسي لن يفكر جدياً في إجراء مثل هذا البحث، وذلك بسبب ما لديه من معايير أخلاقية. إلا أن التجارب ما تزال تجري على آثار الانفصال المبكر عن الأمهات على القردة وغيرها من الحيوانات، وقد برهنت مثل هذه الأبحاث على أن الانفصال المبكر يمكن أن يقود إلى عجز في النمو الاجتماعي وغيره من الصعوبات، كما وضعت أيضاً وسائل أو طرق علاجية (Rathus, 1981, P. 47). ولكن المعايير الأخلاقية في اختيار موضوع البحث متداخلة مع الضوابط الاجتماعية العامة ومتفاعلة معها.

« لا حياة في العلم » ، فالرأى لدينا أنه لا حرج من بحث بعض هذه الموضوعات بشروط معينة أهمها :
١ - عدم التعارض بين الفروض التي تعتمد عليها هذه البحوث والعقائد الدينية .

٢ - تجنب دراسة الظواهر الحساسة غير الموجودة في المجتمع العربي (على الأقل بالدرجة ذاتها) بالنسبة إلى المجتمعات الغربية . كمشكلة الأمهات غير المتزوجات ، والعلاقات الجنسية قبل الزواج ، وظاهرة تبادل الزوجات ، وزواج الرجال بالرجال بعقد قانوني (وكذلك النساء) ، والشيوعية الجنسية . . . وما شابه ذلك .

٣ - حيث إن معظم بحوث الشخصية تتم عن طريق الاستخبارات ، فمن الأهمية بمكان أن يستبعد الباحث النفس العربي العبارات أو البنود المترجمة عن ثقافات أخرى ، والتي تتضمن أمورا لا تتسق والتقاليد العربية ، كتلك الأسئلة التي تسأل عن حفلات الرقص الماجنة ، الرقص العاري ، والحفلات التنكرية ، والعلاقات الجنسية بين المراهقين والمراهقات . . . وغير ذلك مما أشرنا إليه في الفقرة السابقة (انظر : أحمد عبد الخالق ، ١٩٨٩ « ب ») .

٢ - الاعتبارات الأخلاقية في التخطيط للبحث النفسي يتضمن التخطيط لإجراء دراسة ما فحص مختلف جوانبها ، والاعتبارات الأخلاقية أحد الجوانب المهمة في هذا الصدد. وقد نظم المبدأ التاسع من المبادئ الأخلاقية لرابطة علماء النفس الأمريكية (APA, 1990) مسألة إجراء البحوث على المشاركين الأدميين Human Participants . ويشتمل هذا المبدأ العام على عشرة مبادئ فرعية نعرض ملخصاً لها فيما يلي :

(١) يتحمل الباحث عند التخطيط لدراسة ما مسؤولية إجراء تقييم دقيق لمدى قبول هذه الدراسة من الناحية الأخلاقية ، مع الالتزام بحماية حقوق المشاركين الأدميين فيها .

(٢) إنه لأمر مهم من الناحية الأخلاقية أن يحدد الفاحص

مدى الخطر الذي يمكن أن يقع على المفحوص نتيجة لاشتراكه في الدراسة .

(٣) يقع على الباحث ومساعديه مسؤولية ضمان تطبيق المعايير الأخلاقية في البحث .

(٤) يعقد الباحث اتفاقا واضحا وعادلا مع المفحوصين قبل اشتراكهم في البحث ، يوضح التزامات كل منهم ومسؤولياته . ويلتزم الباحث بأن يفى بكل وعوده وتعهداته التي يشملها هذا الاتفاق . وعلى الباحث أن يُخبر المشارك بكل جوانب البحث التي قد يتوقع منها أن تؤثر على مدى ترحيبه بالاشتراك فيه ، وعليه أيضا أن يشرح كل جوانب البحث الأخرى التي يستعلم المشارك عنها .

(٥) إذا دعت المتطلبات المنهجية لدراسة ما إلى ضرورة استخدام طريقة التكتّم والإخفاء Concealment أو الخداع Deception فلا بد قبل إجراء مثل هذه الدراسة من احترازاات معينة تفرض على الباحث مسؤولية خاصة .

(٦) يحترم الفاحص حرية الفرد في عدم الإشتراك في دراسة معينة أو الإنسحاب منها في أى وقت .

(٧) يحمى الفاحص المشاركين مما قد يترتب على الإجراءات البحثية من أى عنت أو ضرر أو خطر سواء أكان بدنيا أم نفسيا . وإذا وجدت مثل هذه الأخطار فعلى الفاحص أن يُخبر المشارك بهذه الحقيقة . ويجب أن يعمل على موافقته الصريحة الناتجة عن اختياره الحر .

(٨) يجب على الفاحص بعد الانتهاء من جمع بيانات البحث أن يقدم للمشاركين معلومات عن طبيعة الدراسة ، مع محاولة إزالة أى أفكار خاطئة عسى أن تكون قد ظهرت لدى المفحوصين .

(٩) إذا نتج عن إجراءات البحث آثار غير مرغوبة على المشارك الفرد ، وقعت على الفاحص مسؤولية كشف هذه الآثار وإزالتها أو تصويبها ، بما في ذلك الآثار طويلة المدى .

(١٠) تعد المعلومات التي حصل عليها الباحث من المشاركين خلال سير البحث سرية ، ما لم يتفق على غير ذلك سلفا .

وتطورا لهذه المبادئ المهمة وتوضيحا لها أصدرت هيئة حماية المشاركين الآدميين في البحوث المنشقة عن رابطة علماء النفس الأمريكية في عام ١٩٨٢ كتيباً يحمل عنوان « المبادئ الأخلاقية في إجراء البحوث على المشاركين الآدميين (Com-mittee for the protection of human participants research, 1982) ويفصل هذا الكتيب مختلف ضوابط استخدام هؤلاء المفحوصين في البحوث ، ومسئولية الباحث في الحفاظ على كرامة المفحوص ومصلحته وحرية إرادته وموافقته الصريحة على إجراء البحث . وما أوجبنا في بلادنا العربية لأن نضع نظيراً لهذه الضوابط الأخلاقية في مجال البحوث والممارسة النفسية نابعة من ظروفنا المحلية .

٣ - اتباع الشروط المنهجية للبحث بوصفها ضوابط أخلاقية إن مراعاة الباحث النفسى للشروط المنهجية واتباعه الأصول العلمية في بحثه تندرج - من ناحية معينة - تحت الاعتبارات الأخلاقية ، ويمكن أن نفهم هذه العلاقة بشكل أفضل عندما نصوغ المسألة بهذه الصورة : إن عدم اتباع الشروط المنهجية في البحث النفسى يعد أمراً غير أخلاقى . ومن ثم يمكن القول بأن مراعاة الشروط المنهجية من بين أخلاقيات البحث العلمى ، مع ملاحظة أن الخط الفاصل بين الشروط المنهجية والاعتبارات الأخلاقية قد لا يكون محددًا تحديدًا تامًا . ونوضح هذه الاعتبارات المنهجية - بإيجاز - في النقاط التالية :

١ - حسن اختيار موضوع البحث بما لا يتعارض مع تقاليد المجتمع وعاداته ، وبحيث لا يعد - ولو من بعيد - تحقيراً لأحد فئاته ، وبما لا يعد إثارة لفئة من فئاته ضد أخرى .

٢ - تجنب الأخطاء ، الشائعة في تصميم البحث (انظر : جابر عبد الحميد ، أحمد كاظم ، ١٩٧٨ ص ص ٤١٤ - ٤٣٣) ، وأهمها اختيار المنهج (المقاييس ، العينة ،

الإجراءات ، طرق التحليل الإحصائى) قبل اختيار موضوع البحث . فالبحث العلمى يبدأ عادة من الشعور بمشكلة ما ، ويجب ألا يسبق المنهج تحديد المشكلة .

٣ - عدم إجراء بحث نفسى يترتب عليه (أو يمكن أن يترتب عليه) نوع من الأذى أو الضرر أو الإصابة النفسية أو البدنية للمفحوص ، والنماذج البارزة في هذا الصدد استخدام العقاقير والصدمات الكهربائية والعمليات الجراحية .

٤ - توافر الكفاءة المناسبة والتدريبات الكافية لدى الباحث للقيام بالبحث ، ذلك أن مجال البحث في العلوم النفسية أصبح الآن شديد الاتساع بشكل يواكب عصر « تفجر المعلومات » ، والإشارة هنا بوجه خاص إلى كفاءة الباحث في كل من : تجارب الجراحة النفسية Psychosurgery أو جراحة المخ Brain Surgery ، وبحوث العقاقير ذات الآثار النفسية Psychoactive drugs ، فضلاً عن عديد من تجارب علم النفس الفيزيولوجى . وتطلب جميعها مهارات معينة وتدريباً خاصاً .

٥ - توافر الإمكانيات اللازمة لإجراء البحث ، وبخاصة أجهزة القياس الدقيقة . وأدوات البحث ، والاختبارات النفسية والمعملية لتقدير الوظائف المعرفية والسمات الشخصية .

٦ - تلقى التدريب المناسب على أدوات القياس المستخدمة ، والكفاءة في تفسير نتائجها ، والإشارة هنا بوجه خاص إلى أجهزة القياس وأدواتها التى تتطلب تدريباً خاصاً مثل : قائمة مينسوتا متعددة الأوجه للشخصية (Hathaway & Mckinley, 1989) ، ومقياس « ستانفورد بينيه » للذكاء (مصرى حنوره ، كمال مرسى ، ١٩٨٩) ، ومقياس وكسلر للذكاء (لويس كامل ، محمد عماد الدين اسماعيل ، ١٩٧٢) ، وجهاز الرسم الكهربى للمخ وغيرها .

٤ - كفاءة الباحث النفسي

عرضنا في الفقرة الثالثة للشروط المنهجية بوصفها ضوابط أخلاقية ، ومن بين هذه الشروط ضرورة توافر عنصر الكفاءة للباحث النفسي ، وهو ما نفصله في هذه الفقرة . يعنون المبدأ الثاني من المبادئ الأخلاقية لعلماء النفس (APA, 1990) بالكفاءة Competence ، وينص هذا المبدأ على أن الاحتفاظ بمستويات عالية من الكفاءة هي مسئولية يشترك فيها جميع علماء النفس في سبيل خدمة كل من الجمهور والمهنة ككل . ويدرك علماء النفس حدود كفاءتهم ، والقيود التي تحد الطرق الفنية التي يستخدمونها . إنهم يقدمون خدماتهم فقط . ويستخدمون طرقهم الفنية فحسب في الجوانب التي يعدون مؤهلين لها عن طريق التدريب والخبرة . وفي تلك المجالات التي لم توجد فيها بعض معايير معترف بها ، يتخذ علماء النفس أية احترازاات أو احتياطات ضرورية لحماية عملائهم وتحقيق سعادتهم ، ويحافظ علماء النفس على معرفة المعلومات العلمية والمهنية الحديثة التي ترتبط بالخدمات التي يقدمونها .

كما أن علماء النفس يدركون الحاجة إلى التعليم المستمر Continuous Education ، وينفتحون على الإجراءات الجديدة ، والتغير في التوقعات عبر الزمن . ويدرك علماء النفس الفروق بين الناس ، كذلك الفروق التي ترتبط بكل من العمر والجنس والمكانة الاجتماعية الاقتصادية والعرقية أو السلالية .

٥ - حقوق المفحوص المتطوع

لا غناء للبحوث النفسية التي تجرى على مختلف جوانب سلوك الإنسان من الاعتماد على مفحوصين Subjects أو مشاركين آدميين Human Participants ، ولا مفر من هذا الاعتماد فالحاجة ماسة إليهم . ولا تتم كثير من البحوث العلمية (الإمبريقية) بدونهم . وهناك طرق عدة للحصول على هؤلاء المشاركين الذين يقومون بدور المفحوصين ، وأهم هذه الطرق التطوع Voluntariness . وأيا ما كانت هذه الطرق فإن للمفحوص المشارك في البحوث النفسية حقوقا محدودة ، نعرضها في الفقرات التالية .

٧ - ضرورة تحقيق أدوات القياس وأجهزته للشروط السيكمترية المتعارف عليها ، وأهمها : الثبات والصدق والمعايير المحلية* (انظر : صفوت فرج ، ١٩٨٩) .

٨ - توحيد ظروف إجراء التجربة ، وحسن تطبيق أدوات القياس تبعا لدليل الاختبار Test Manual ، واتباع الشروط المعروفة في جلسة القياس من نواح عدة أهمها : عدد المفحوصين في الجلسة ، الوقت المناسب من اليوم بالنسبة للمفحوصين* ، والشروط الفيزيائية الجيدة للحجرة التي يُجرى فيها القياس من تهوية وإضاءة وبعد عن الضوضاء وجلسة مريحة وغير ذلك (انظر : أحمد عبد الخالق ، ١٩٨٨ ، ص ص ٨٥ - ٩١) .

٩ - إذا دعت الحاجة إلى الاستعانة بمساعدين ، فلا بد أن تتحقق فيهم الشروط التي تتوافر في الباحثين الرئيسيين أنفسهم ، كالتدريب المناسب على الدور المناط بهم ، والكفاءة ، والأمانة ، وحسن سياسة موقف القياس وحسن التعامل مع المفحوصين والحفاظ على كرامتهم . . . وغير ذلك .

١٠ - الدقة والموضوعية في تفسير نتائج البحث على ضوء البحوث الحديثة في المجال .

١١ - في حالة إصدار توصيات أو أقترحات نابعة من البحث فلا بد أن تكون مقيدة بنتائج البحث ، ومتصلة به ، ومرتبة عليه .

١٢ - عند كتابة التقرير عن البحث يتعين على الباحث عدم إخفاء جوانب الضعف ، ولا بد أن تذكر كل من النتائج السلبية والإيجابية .

* عندما تتضمن بعض البحوث مجموعات تجريبية وضابطة فيمكن مقارنتها بعضها ببعض دون حاجة إلى معايير عملية ، وينسحب ذلك على مستوى البحوث فقط ، وليس على استخدام أدوات القياس بهدف الإسهام في التشخيص أو النبوءة .

* اللهم إلا إذا كان الوقت من اليوم متغيرا ويهدف الباحث إلى بيان مدى تأثيره .

الاهتمام بحقوق المفحوص المشارك :

تزايد الاهتمام في العلوم الاجتماعية (وبخاصة علم النفس) والطبية الحيوية بحماية حقوق الأشخاص المشاركين في البحوث وصالحهم ، وقد نما هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية ، وزاد خلال الستينيات والسبعينيات ، وربما كان ذلك يعكس عدة جوانب منها : ذكرى التجارب النازية الطبية ، وإساءة الاستخدام أو الأضرار المعينة في التجارب الأمريكية الطبية ، والاحتراف البحثي أو التخصصية المتزايدة ، والوعود المتعاطفة بالعدالة الاجتماعية والحقوق المدنية .

ولقد وضعت أغلب المنظمات العلمية والمهنية دساتيراً أخلاقية Ethical Codes ، ووضع قسم الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة تنظيمًا لحماية المفحوصين البشر . وهي نظم تشترط أن تقيم المؤسسات هيئة فحص قانونية ، تتألف أساساً من علماء ومثقفين ، ليحكموا على مدى ملاءمة المشروعات البحثية من الناحية القانونية قبل اعتمادها مالياً (Corsini, 1987, P. 387) . ولم يتقاعس علماء النفس عن مواكبة هذه الدعوى الإنسانية والأخلاقية .

المبادئ الأخلاقية لعلماء النفس

اهتم علماء النفس بمسألة أخلاقيات المهنة ، وذلك في كل من البحوث الأكاديمية والتطبيقات العلمية ، والدليل الملموس على هذا الاهتمام ، البرنامج العلمي المنظم الذي بدأ العمل فيه منذ أوائل الخمسينيات من هذا القرن ، بهدف تطوير أول قانون أخلاقي للمهنة ، ونتج عن ذلك وضع مجموعة من المعايير التي تقبلتها الرابطة الأمريكية لعلماء النفس APA ،

* تجدر الإشارة إلى أن هناك وثيقة ثالثة صدرت عام ١٩٨٥ عن الرابطة ذاتها تنص بأخلاقيات إجراء التجارب على الحيوان ورعايته (APA, 1985) . فمن الملاحظ أن الباحث النفس كثيراً ما لا يتمكن من إجراء دراسة على الأدميين نظراً للخطورة الشديدة التي تكمن في مشروع بحثه ، ومن ثم يتجنب إجراء مثل هذه الدراسة على الأدميين وينفذها على الحيوان . ولا يعني ذلك أنه لا مبادئ أخلاقية لاستخدام الحيوانات في التجارب ، ولكن ذلك يعني أن بعض أنواع البحوث ممكنة التطبيق على الحيوانات وليس على الأدميين . وقد وضعت ضوابط عديدة لرعاية فترات العمل وحسن التعامل معها . حيث إن الغار أكثر الحيوانات الشائع استخدامها في العمل (Christensen, 1980, P. 348 f) وتقتصر هذه الدراسة التي نقدمها في هذه الصفحات على المستوى الإنساني وحده .

ونشرت لأول مرة عام ١٩٥٣ ، وخضعت هذه المعايير للمراجعة والتحسين المستمرين ، وأدى ذلك إلى نشر طبعات منقحة بشكل دوري ، وقد صدرت الطبعة الأخيرة (التاسعة) في مارس ١٩٩٠ ، بعد أن وافقت عليها هيئة المديرين في الرابطة المشار إليها (APA, 1990) في يونيو ١٩٨٩ وما ذلك إلا المبادئ الأخلاقية لعلماء النفس Ethical Principles of Psychologists .

وتنطبق هذه المبادئ الأخلاقية على علماء النفس ، وطلاب علم النفس ، وغيرهم ممن يعملون عملاً ذا طبيعة سيكولوجية تحت إشراف إخصائي نفسي ، كما تهدف إلى توجيه غير الأعضاء في الرابطة الأمريكية لعلماء النفس ، من الذين يعملون في البحوث النفسية أو الممارسة العملية . وغنى عن البيان أن هذه الرابطة - كغيرها من التنظيمات العلمية - تقوم بفصل أي عضو فيها يحيد عن اتباع هذه المبادئ الخلقية التي يتعهد الأعضاء باتباعها حال تقدمهم للانضمام إلى الرابطة . ولكن هل هذه هي الوثيقة الوحيدة في هذا المجال ؟ نجيب عن ذلك في الفقرة الآتية .

المبادئ الأخلاقية لإجراء التجارب على الأدميين

ينظم المبدأ التاسع من المبادئ الأخلاقية لرابطة علماء النفس الأمريكية (PAP, 1990) مسألة إجراء البحوث على المشاركين الأدميين (ويضم المبدأ التاسع ، عشرة مبادئ فرعية) . وتطوراً لهذه المبادئ المهمة وتوضيحاً لها ، والإجابة عن بعض الجوانب التي لم تتضمنها ، أصدرت هيئة حماية المشاركين الأدميين في البحوث ، المنشقة عن الرابطة ذاتها ، في عام ١٩٨٢ ، الكتيب الموسوم : « المبادئ الأخلاقية في إجراء البحوث على المشاركين الأدميين » (Commite, 1982) كما أُلحنا .

وتعد المبادئ الأخلاقية لعلماء النفس ، والمبادئ الأخلاقية في إجراء البحوث على المشاركين الأدميين الوثيقتين الأساسيتين اللتين تحتصان بالقضايا الأخلاقية لعلماء النفس . ونعرض فيما يلي لأهم المبادئ الخلقية في إجراء البحوث النفسية .

٦ - حق المفحوص في الموافقة أو الرفض

لن تقوم البحوث النفسية الواقعية التي تهدف إلى فهم السلوك البشري إلا بالاعتماد على المفحوصين المشاركين في هذه البحوث كما ألمانا ، فلا مناص لعالم النفس من اللجوء إليهم ، والركون إلى إستجاباتهم . وقبل أن يطلب من المفحوص المشارك مهاماً معينة ، يترتب عليها « واجبات » محددة ، فإن الحق الأول والأساسي للمشاركة - الذي يتعين أن يُكفل له بادئ ذي بدء - أن تكون مشاركته قائمة على أساس تطوعي لا إجبار فيه . وتعد الموافقة الإرادية المبدأ الأخلاقي الأساسي للبحوث النفسية .

إن البحوث النفسية تتطلب أن يكشف الناس عن معلومات شخصية عن أنفسهم - وقد تكون هذه المعلومات مجهولة حتى لأصدقائهم ومعارفهم . ويُفترض أن هذه المعلومات يكشف عنها المفحوص في البحث النفسي لشخص غريب هو اختصاصي علم النفس . ويُطلب مهنيون آخرون كالأطباء والمحامين أيضاً مثل هذه المعلومات ، ولكن طلبهم هذا قد يكون له ما يبرره ، لأن هذه المعلومات يحتاجون إليها في سبيل خدمة المصالح الشخصية للحالة أو المستجيب . ولا يستطيع الباحث النفسي أن يعلن مثل هذه الدعوى ، ولكنه يمكنه فقط أن يجادل - كالباحثين في مجال الطب - في أن الجهود البحثية يمكن أن تفيد كل الإنسانية .

وعندما تُجرى التجارب أو تُطبق الاستخبارات على طلاب يقوم عالم النفس بالتدريس لهم ، فبالإضافة إلى المبدأ الأخلاقي الأساسي وهو الاشتراك على أساس التطوع وليس الإجبار ، فلا بد أن يُحسب حساب أن بعض الطلاب غير المشاركين قد يخشون عقاباً معيناً من أستاذهم عندما لا يتطوعون . وهناك طرق عدة للتقليل من ذلك منها : عدم كتابة الاسم ، وتطبيق الاستخبار عن طريق متخصص آخر غير الأستاذ الذي يدرس لهم ، أو تسليم الطلاب الاستخبار وإرسالهم له - بعد إجابته - بالبريد ، أو وضعه في صندوق معين في أي وقت قبل المحاضرة التالية بشرط عدم كتابة الاسم (Babbie, 1980, P. 451) .

ولكن هناك نقطة مهمة للأسف في هذا الصدد ، وهي أن معيار الاشتراك عن طريق التطوع فقط يأتي ضد عدد من

الاهتمامات العلمية ، ذلك أن الهدف العلمي الأسمى وهو إمكانية التعميم Generalizability للنتائج تكون مهددة إذا ضم البحث فقط مفحوصين متطوعين رحبوا بالاشتراك في الدراسة (Ibid) . فمن المعروف أن للمتطوعين - كمجموعة - خصائص معينة ، وسمات شخصية محددة ، وثمة محددات موقفية للتطوع (Rosenthal & Rosnow, 1975) ويؤدي ذلك إلى انحياز التطوع Volunteer bias ، ومن ثم فليس من السهل أن نعمم النتائج على المجتمع الأصلي .

ولحل هذه المشكلة تتوافر - لحسن الحظ - عدة طرق للتقليل من نسبة الفاقد في التطوع ، تتركز أساساً حول مهارة الباحث النفسي في إقناع أكبر عدد من الجمهور بالتطوع . كما سنفعل في موضع لاحق . ونعرض في الفقرات التالية لبعض جوانب حق المفحوص في الموافقة أو الرفض .

موافقة المفحوص بعد حصوله على معلومات عن البحث
تعد الموافقة للمُعْلَمَة Informed Consent (أي المعتمدة على معلومات كافية) المبدأ الأخلاقي الأساسي في هذا الصدد . ويتضمن هذا النوع من الموافقة التي تصدر عن الفرد (أو الممثل القانوني له) القدرة على ممارسة الاختيار الحر دون إستمالة أو إغراء غير مناسب ، أو أي شكل من أشكال الإجبار أو القهر أو القسر . ولتحقيق هذه الغايات يُفترض أن يذكر الباحثون بوضوح ما يلي :

- (١) الإجراءات المستخدمة والهدف منها .
- (٢) أي إزعاج أو مضايقة أو أخطار مشاهدة .
- (٣) أي فوائد متوقعة .
- (٤) عرض للإجابة عن أية أسئلة .
- (٥) حق المفحوص في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي تمييز ضده

ومن الناحية الفلسفية يعتمد مبدأ الموافقة المعلمة على إدراك حق المشارك في تقرير المصير . وفي أن تكون إرادته حرة ، وهو مبدأ مهم جداً من مبادئ حقوق الإنسان تزايد الاعتراف به في الجوانب التشريعية والقانونية . ولكن تطبيق هذا المبدأ يثير أسئلة معقدة ، وبالأخص في تلك الدراسات التي يظل

المفحوصون فيها جاهلين أو يقدم لهم المجرب - عن عمد - معلومات خاطئة بخصوص الأهداف أو الإجراءات أو المقاييس الحقيقية (Corsini, 1987, p. 387) وسنفصل ذلك في حديثنا عن مشكلة الخداع .

وقد يعد خرق مبدأ الموافقة المعلمة سببا لضرر بالغ يقع على المفحوص ، فإذا أراد عالم النفس البيئي مثلا إجراء تجربة عن أثر الضوضاء المرتفعة ، واستخدام أصواتا عالية على أنها منبهات في تجربته ، فيجب عليه أن يُخبر المفحوصين سلفا بذلك ، ومن ثم فإن أى فرد لديه تاريخ سابق من الحساسية للصوت (ناتج غالبا عن مرض في الطفولة) يمكنه أن ينسحب من المشاركة* .

ولكن من الصعب تماما بالنسبة لكثير من الدراسات النفسية المقترحة أن تسلم بمبدأ الموافقة المعلمة ، ذلك أن هناك مواقف عديدة إذا عرف الناس أن هناك من يلاحظهم فيها فسوف يتصرفون بشكل مختلف كثيرا عما يسلكون عادة . وفي مثل هذه الحالات فإن الباحث يفضل أن يخفى حقيقة أن هناك تجربة تُجرى ، ولكنه فقط يُخبر المشاركين بعد الانتهاء من الدراسة . ومن الواضح أن هذا الإجراء يخرق مبدأ الموافقة المعلمة ، حيث إن الفرد لم يتم إخباره ، ولا هو أعطى موافقته . وهنا يشعر كثير من علماء النفس أن مثل هذا التقييد الشديد يعوق بشدة قدرتهم على تصميم بحوث تهدف إلى فهم السلوك الإنسانى في بيئته الطبيعية الحية ، وإن القدرة على تعميم البحوث يمكن أن تنخفض كثيرا . ويجادلون في أن القيمة الممكنة للبحث يجب أن تتعادل مع الضرر المحتمل للمشاركة (Kantowitz & Roediger, 1978, P. 432) . وسنزيد الأمر توضيحا في عرضنا لمشكلة الخداع في الفقرة التاسعة .

الموافقة في حالة الأطفال والمرضى في المجال السيكياترى تتطلب البحوث على الأطفال وعلى المرضى من ذوى القدرة المحدودة على الفهم واتخاذ القرار - تقليديا - موافقة الأهل أو أولى الأمر . وقد اقترح بعض الباحثين مؤخرا أن يُستخدم

* وحتى دون موافقة مسبقة فليس هناك باحث نفسى يتسم بالخلق ، يستخدم أصواتا شديدة الارتفاع تزيد على العتبة العليا للسمع بحيث يمكن أن تسبب قدرا دائما للسمع .

مصطلح « الموافقة » مع الراشدين العاقلين فقط ، ولكن ذلك في رأينا ضد المبادئ الخلقية ، فيجب أن يطلب من الأوصياء أو أولياء الأمور تصريحهم ، وبعد ذلك تظل الفرصة متاحة للطفل أو المريض للموافقة أو رفض المشاركة .

الموافقة في حالة الأشخاص الأقل حرية في الاختيار يكون الباحثون - بوجه عام - في وضع أفضل وأكثر قوة وهيبة عن مفحوصيهم ، ونتيجة لذلك يكون المفحوصون - في الحقيقة - غير احرار في الرفض . وفي الماضى ، اعتمد المتخصصون في العلوم البيولوجية والطب وكذلك العلماء السلوكيون والاجتماعيون في بحوثهم على مجموعات أقل حرية في الاختيار ، وذلك بسبب توافرهم وسهولة انقيادهم على وجه التحديد ، وقد عبر كثيرون عن رأيهم ضد الممارسة التقليدية لاستخدام الفقراء والضعفاء بوصفهم مفحوصين في البحوث الطبية . ولا يعد توسيع العينة المستخدمة في مثل هذه البحوث لتضم مرضى خصوصيين مفضلا عن مرضى المستشفيات العامة أكثر عدلا فقط ، بل إنه يمكن أيضا أن يخدم الغاية العلمية للحصول على بيانات أكثر تمثيلا .

المشاركون الذين لم يتم إخبارهم . يمكن أن تبرز تساؤلات قليلة نتيجة البحوث على مشاركين لم يتم إخبارهم Uninformed Participants ، كملاحظة مفتوحة للأطفال عند اللعب في فناء المدرسة ، وذلك على الرغم من أنه لم يتم الحصول على موافقة أحد ، وبالمثل تبدو الدراسات التى تعتمد على بيانات من « الأرشف » ، كالسجلات المدرسية أو الطبية ، لها ما يبررها من الناحية الأخلاقية ، برغم أن الطلاب أو المرضى لم يعطوا موافقتهم على استخدام تلك البيانات في البحوث . ومع ذلك تثير دراسات أخرى تساؤلات أخلاقية ، مثل : تزيف أو أصطناع كارثة طبية في « مترو الانفاق » ليرى الباحث كيفية استجابة الأشخاص ، وتزيف عالم النفس لأمراض معينة ليدع نفسه يدخل المستشفى في عيادة الطب النفسى (كما فعل روزنهاون) ، وتطوع عالم الاجتماع « هفريز » (Hum-

phreys, 1970) ليعمل مراقبا لدراسة الأنشطة الجنسية المثلية في دورة مياه عامة للرجال . وتتسبب جميع هذه البحوث الواقعية Empirical في إثارة تساؤلات خطيرة .

المشاركون الذين يُساء إخبارهم

تتضمن بحوث أخرى خداعا فعليا يُساء إخبارهم Misinformed ، ومن أجل جعل الظاهرة النفسية أسهل منالا وأيسر تناولاً في دراستها ، حاول علماء النفس إيجاد مواقف جديرة بالثقة من ناحية المفحوص ، ولكنها تشير في الحقيقة إلى بيئات خيالية ، وذلك حتى تُضبط متغيرات الدراسة . ويوجد الخداع في ٧٥٪ من الدراسات في موضوعات مثل التنافر المعرفي أو المجازاة أو الطاعة .

والحجة الأساسية في الخداع أنه يستحضر ظواهر مهمة للدراسة في ظل ظروف معملية مضبوطة ، وينظر إلى مثل هذه الدراسات على أنها في متناول الباحث وقليلة التكلفة وصادقة . وهناك تبرير آخر يتمثل في أن هذه البحوث تتسبب في أذى بسيط للمفحوص ، أو لا تسبب له أذى على الإطلاق ، وأنه يمكن إلغاء أية تأثيرات سلبية عن طريق ما يسمى بعملية « تلقي المفحوص لمعلومات عن البحث بعد إتمامه Debriefing ، ويكون ذلك عادة في المقابلة الأخيرة (Corsi- ni, 1987, P. 387) ، وسوف نبحث مشكلة الخداع في الفقرة التاسعة . ولكن هل الموافقة المعلمة هي الحق الوحيد للمفحوص ؟ لا شك أن هناك حقوقاً أخرى لعل أهمها عدم إلحاق الضرر به . وهذا مانفصله في الفقرة التالية .

٧ - وجوب عدم إلحاق الضرر بالمشارك

ربما يكون أكثر المبادئ قبولاً من مبادئ أخلاقيات البحث هو المبدأ الذي ينص على وجوب عدم إلحاق أى ضرر أو أذى بالمشاركين ، ويجب أن يستفيدوا من الخبرة أو التجربة كلما كان ذلك ممكناً . والواقع أن الدراسات النفسية تميل إلى أن تكون « بحوثاً ذات قدر منخفض من الخطر Low-risk research .

* مثال ذلك جهاز « سيرفيلو » للتنبيه المؤلم بالحرارة ، الذي يستخدم لرفع الدافعية ، وضوابط استخدامه (انظر : أحمد عبد الخالق ، ١٩٩٠ ؛ ص ١٣٠) .

وحيثما تكون هناك أية مخاطرة ممكنة ، فيجب أن يعمل الباحث كل ما في وسعه لخفضها* . ولا بد أن تُفحص الأجهزة الخطرة بعناية ، ويتعين أن تُستخدم العقاقير Drugs تحت الاشراف الطبي والوقاية الكافية . كما يجب ألا يُسمح للأشخاص ذوي الحساسية المفرطة بأن يُستخدموا بوصفهم مفحوصين في التجارب التي يُحتمل أن تكون خطيرة ، وإذا أصبح أى ألم واضحاً فيجب أن يكون الباحث مستعداً لتقديم أية مساعدة إكلينيكية يحتاجها المفحوص . ولا بد أن تقاس علامات الضرر المحتمل ومؤشراته أثناء جلسة البحث وحتى فترة معقولة بعدها ، وذلك إذا كان هناك احتمال لتأثيرات يمكن أن تحدث في وقت متأخر . ويتعين أن تُفحص الأخطار الممكنة في التجربة من خلال تجارب استطلاعية مناسبة قبل أن يتعرض لها أى عدد من المفحوصين (Ibid, P. 388) ولكن الضرر لا يشمل جوانب مادية كالصدمة الكهربائية أو آثار العقار فقط ، بل هناك أيضاً أضرار معنوية .

إن الكشف عن معلومات معينة يمكن أن تربك المفحوص أو تعرّض للخطر أياً من حياته الأسرية أو أصدقائه أو مهنته . فمن الممكن أن يحدث ضرر للمفحوصين - من الناحية النفسية - خلال إجراء الدراسة ، ويجب أن يكون الباحث واعياً للأخطار المحتملة المستترة ويحمي المفحوصين منها ، فكثيراً ما يُطلب من المفحوصين أن يكشفوا عن السلوك المنحرف ، والاتجاهات التي يشعرون أنها غير شائعة ، وغير ذلك مما يجعلهم - على أقل تقدير - يشعرون بالضيق وعدم الراحة .

وقد تُجبر مشروعات البحوث النفسية المشاركين أيضاً على مواجهة جوانب في أنفسهم لا يحفلون بها ولا يبرزونها أو حتى يتناسونها ، مثال ذلك بعض أنواع السلوك الماضي للمفحوص ، والذي يمكن أن يبدو على أنه غير سوى أو غير أخلاقي ، ومن ثم يصبح البحث عندئذ مصدراً للضيق أو الألم الذاتي بالنسبة للمفحوص ، والذي يمكن أن يبدو على أنه غير سوى أو غير أخلاقي ، ومن ثم يصبح البحث عندئذ مصدراً للضيق أو الألم الذاتي بالنسبة للمفحوص .

ويجب التأكد من أن أى بحث تقريباً يتضمن احتمال

له ، فمن الممكن اقتباس المبدأ الشرعى السليم : « درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة » .

٨ - التدخل في الخصوصية وحمايتها

تبرز مشكلة التدخل في الخصوصية *Invasion of privacy* بالنسبة للبحوث التى تستخدم استخبارات الشخصية بوجه خاص ، ذلك أن بعض اختبارات السمات الانفعالية والدافعية والمتصلة بالاتجاهات - كما تذكر « أناستازى » (Anastasi, 1988, P. 54) - يتعين أن تكون مقنّعة *Disguised* مستترة *Subtle* . ويمكن أن يكشف المفحوص عن خصائص لديه من خلال إجابته عن مثل هذه الاختبارات دون أن يعرف أنه يفعل ذلك . وعلى الرغم من أن هناك عددا قليلا متاحا من الاختبارات التى تتبع مدخلا مستترا حتى تقع فى هذه الفئة ، فإن إمكانية تطوير إجراءات القياس غير المباشرة هذه يفرض مسئولية كبيرة على عالم النفس الذى يستخدمها . وحتى يتحقق الهدف من كفاءة تطبيق الاختبارات فقد يكون من الضروري أن نجعل المفحوص غير عارف بالطرق المعينة التى يجب أن تفسر بها الاستجابات على أى اختبار محدد . ومع ذلك فيجب ألا يتعرض الشخص لأى برنامج بحثى تحت ستار زائف أو دعوى غير حقيقية . ومن الأهمية بمكان فى هذا الصدد أن يفهم المفحوص بوضوح ما الذى سيفعله الفاحص فى نتائج الاختبارات التى يطبقها فى البرنامج البحثى .

وعلى الرغم من أن مشكلة التدخل فى الخصوصية تُذكر عادة بالنسبة لاختبارات الشخصية ، فإنها تنسحب منطقيا على أى نوع من الاختبارات ، لأن أى اختبار للذكاء أو الاستعدادات أو التحصيل يمكن أن يكشف - بالتأكيد - عن حدود المهارة والمعرفة التى قد لا يرغب المفحوص فى الكشف عنها . فضلا عن ذلك فإن أية ملاحظة لسلوك الفرد (كما فى المقابلة الشخصية والمحادثة غير الرسمية) يمكن أن تؤدى إلى معلومات قد يفضل الفرد إخفاءها وعدم الإفصاح عنها برغم أنه قد يكشف عنها دون قصد . وإن تركيز الهجوم على الاختبارات التى تُستخدم فى البحوث النفسية عند مناقشة مسألة التدخل فى الخصوصية يمكن أن يكشف عن خلط وسوء فهم بالنسبة

المخاطرة بإيذاء المشاركين بطريقة ما . وليس ثمة طريقة أمام الباحث لحماية المشاركين ضد كل أنواع الضرر الممكنة ، ومع ذلك فإن بعض تصميمات البحوث تشبب فى إلحاق الضرر بالمفحوصين أكثر من غيرها ، ومن ثم يتعين أن يصدر قرار الباحث اعتمادا على أسس أخلاقية بحثة .

وهناك مشكلة أخرى لا يلتفت إليها الباحثون عادة . وهى أن المفحوصين يمكن أن يحقق بهم نوع من الضرر نتيجة لتحليل البيانات ونشر النتائج ، ذلك أن المفحوصين المشاركين فى البحوث يقرأون - بين الحين والآخر - كتبنا نشرت عن الدراسات التى شاركوا فيها . ويمكن للمفحوص ذى العقلية الواعية أن يضع نفسه بين مختلف الفهارس والجداول ، وإذا قام بذلك فإنه يجد نفسه - على الرغم من عدم ذكر الأسماء بطبيعة الحال - يتسم بصفات مثل : شديد التعصب ، غير وطنى ، مضاد للدين ، متصلب ، عصبي . . . وهكذا ، وفى النهاية فإن مثل هذه الصفات يحتمل أن تسبب للمفحوص اضطرابا ، وتهدد صورته عن نفسه ، وتؤثر فى مفهومه عن ذاته ، مع أن الهدف الشامل لمشروع البحث قد يكون توضيح السبب الذى يجعل بعض الناس يتحيزون على حين لا يفعل ذلك آخرون (Babbie, 1986, P. 452f) ولكن هل يقتصر الحق على منع الضرر للمشارك ؟

جلب المنفعة للمشارك فى البحث

يمكن أن نلخص المنافع الممكنة للمشاركين فيما يلى : (١) الحصول على مبلغ من المال . ولكن يجب ألا يكون هذا المبلغ كبيرا جدا إلى الدرجة التى يكون فيها مُجبرا للأشخاص ، ويحرمهم من الاهتمام اللازم بحقوقهم ومصالحهم . (٢) الاستمتاع الذاق الداخلى بالمهام التى تتضمنها التجربة . (٣) المكاسب الإكلينيكية ، فالمقابلة الشخصية التى تُجرى بهدف البحث يمكن أن تساعد الأشخاص على فهم مشاكلهم بطريقة أفضل . (٤) الشعور بالرضا الناتج عن المساعدة فى تقديم العلم (Corsini, 1987, P. 388) .

وإذا رتبنا إبعاد الخطر عن المفحوص مقابل جلب المنفعة

للاختبارات النفسية ، فإذا نظرنا إلى الاختبارات جميعا على أنها مقاييس لعينات سلوكية ، دون أن تمتلك طاقات خفية أو قدرات خارقة على التغلغل وراء السلوك ، فإن المخاوف الشائعة والشكوك يمكن أن تتناقض (Ibid) .

تعريف الحق في الخصوصية

هو حق الفرد في أن يقرر لنفسه إلى أى حد سوف يشاركه الآخرون أفكاره ومشاعره وحقائق حياته الخاصة . إنه الحق الذى يعد أساسيا لتأكيد الكرامة والحرية فى تقرير المصير أو حرية الإرادة . وتتضمن حماية الخصوصية - تبعا لأناستازى (Ibid, P. 56) - أمرين هما :

أ - وثيقة الصلة بالموضوع Relevance : فيجب أن تكون المعلومات التى يُطلب من الفرد الكشف عنها وثيقة الصلة بأهداف البحث المحددة .

ب - الموافقة المُعلّمة : يجب أن يُجبر المفحوص بهدف البحث (دون الدخول فى تفاصيل فنية بطبيعة الحال) ، ونوع البيانات التى نبحث عنها ، وما الذى نفعله بالدرجات ، ولكن ذلك لا يتضمن بالتأكيد أن يكشف الفاحص عن بنود الاختبار مقدما ، أو يُجبر المفحوص بنظام وضع الدرجات .

تعدد الجوانب فى مسألة الخصوصية

للخصوصية جوانب عديدة أهمها ثلاثة كما يلى :

أ - حساسية المعلومات : من الواضح أن الاعتقادات الدينية والممارسات الجنسية والدخل وغيرها تعد أكثر حساسية من موضوعات مثل : الأطعمة المفضلة أو عادات قيادة السيارة . وإن كشف بعض المعلومات قد لا يترتب عليه إحراج فقط بل ضرر إيجابى أيضا .

ب - الخصوصية فى جمع المعلومات : لا تعد الدراسات التى تلاحظ المفحوصين دون معرفتهم خرقا لمبدأ الموافقة المُعلّمة فحسب ، بل إنها يمكن أن تعد أيضا تدخلا فى الخصوصية . وكلما كان السلوك والوضع الذى يتم خلاله عاما وشائعا كان هناك اهتمام أقل بمسألة التدخل فى

الخصوصية ، ومع ذلك فإن المسألة تصبح خطيرة عندما يكون هناك اقتحام لجوانب خاصة وحيمة فى حياة الأفراد أو حينما يتصل الأمر بالقيم الأساسية لدى الفرد .

ح - إغفال الاسم والسرية : يكون المشاركون فى حماية أكثر إذا جُمعت المعلومات الشخصية « دون ذكرهم لأسمائهم » Anonymous وتُغفل المادة التى جُمعت دون ذكر المفحوص لإسمه أو التى تظل سرية Confidential إلى أن تكون مادة كاملة وأكثر دقة ، ومن ثم فهناك مكسب علمى فضلا عن المكسب الأخلاقى نتيجة اتباع طريقة إغفال الاسم والسرية Corsini, 1987, P. 388) .

ويشير إغفال الاسم إلى أن الباحث لا يستطيع أن يتعرف إلى استجابة معينة لدى مفحوص معين . ويعنى ذلك أن المقابلة الشخصية لا يمكن أن تكون غفلا من الاسم حيث يجمع القائم بالمقابلة معلومات عن شخص يمكن تحديده والتعرف إليه (Babbie, 1986, P. 453) . وقد درس عبد العاطى الصياد (١٩٩٠) الفروق بين من كتبوا اسمهم ومن لم يكتبوا ، ولم تكشف دراسته عن فروق جوهرية إحصائية فى معامل ألفا فى متوسطات المقاييس المستخدمة .

وعندما تستخدم السرية Confidentiality فى البحوث فإن الباحث يكون قادرا على معرفة استجابة مفحوص معين ، ولكنه يُصدر وعدا بآلا يجعل هذه الاستجابة مشاعة أو معروفة ، وبعد إنتهاء البحث فوراً يجب أن تُمحى الأسماء والعناوين من على أدوات القياس (الاستخبارات عادة) ويستبدل بها أرقام خاصة ، ويعد الباحث ملفا يحول هذه الأرقام إلى الأسماء . ولكن هذا الملف يجب ألا يكون متاحا إلا للأغراض القانونية . وتتلخص مسئولية الباحث فى أن يبين للمفحوص هلى البحث « سرى » أو « غفل من الاسم » . ولكن يجب ألا تستخدم أحد الفئتين للإشارة إلى الأخرى مطلقا (Op. Cit.) .

حق المشارك فى الانسحاب من البحث : يرتبط بمبدأ الحق فى الخصوصية حق المفحوص فى أن يتسحب من البحث ولا يشارك فى أى وقت يشاء . ويجب أن تتضمن الإجراءات

التنفيذية للبحث النفسى ضمان هذا الحق للمفحوص . وهذا المبدأ يصون الخصوصية ، كما أنه يؤدي إلى بيانات ذات معنى علمى ، ومع ذلك فإن هذا المبدأ يمثل تحديا لبراءة عالم النفس ومهارته . ولكن العلاقة الودية Rapport المناسبة أو الألفة والود ، وتكوين اتجاهات الاحترام المتبادل يمكن أن يخفف من عدد الراضين الاشتراك في البحث إلى الحد الأدنى ، ومن ثم تنخفض الصعوبات الفنية للعينات المتحيزة وخطأ التطوع Volunteer error . كما أن هناك بعض الأدلة على أن عدد المستجيبين الذين يشعرون أن استخبار الشخصية يمثل تدخلا في الخصوصية أو الذين يعدون بعض البنود هجومية أو مزعجة تنخفض بدرجة جوهرية عندما يسبق الاختبار شرح بسيط وصريح لكيفية اختيار البنود وكيف ستفسر الدرجات (Anas-tasi, 1988, P. 57) .

الصراع بين الحق في الخصوصية والحق في تطوير المعرفة العلمية :

لا يعد الحق في الخصوصية حقا مطلقا بل نسبيا ، إذ يتصارع مع حق المجتمع في المعرفة . ويجب أن نلاحظ أيضا أن كل بحث سلوكى يستخدم الاختبارات أو طرق الملاحظة يتضمن احتمال التدخل في الخصوصية ، ومع ذلك فإن علماء النفس - بوصفهم علماء - يتعهدون بمواصلة السعى نحو تحقيق هدف تطوير المعرفة عن السلوك البشرى ، ويمكن أن يظهر عندئذ صراع القيم ، والذي يتعين أن يُحلَّ في كل حالة فردية من حالات البحث (Ibid, P. 54f) ، ومن ثم يجب أن يقام توازن بين حرية البحث - والتي تعد أساسية لتقدم العلم - وحماية الفرد .

٩ - مشكلة خداع المفحوص في البحوث

يضطر علماء النفس أحيانا إلى كسر مبدأ الموافقة المعلمة ، وذلك في حال إذا كان إخبار المفحوصين بمعلومات عن التجربة سوف يفسدها أو يغير من سلوك المفحوصين فيها . ومن هنا فإن بعض التجارب النفسية تتطلب خداع المفحوصين الآدميين . ففي تجربة أجراها « ألن لانج » وزملاؤه (Lang et al., 1975) عن آثار تعاطي الكحول على العدوانية ، تطلب الأمر

ما يلي : (١) إعطاء معلومات خاطئة أو مضللة لنصف عدد المفحوصين فيما يتعلق بمحتوى ما شربوه من شراب (٢) تضليل المفحوصين حتى يعتقدوا أنهم يعرضون غيرهم من المفحوصين لصدمة كهربية ، وذلك عندما يقومون بمجرد الضغط على مفاتيح في لوحة تحكم (وكان الضغط على هذه المفاتيح يمثل التعريف الإجرائى للعدوان في هذه التجربة) .

وظهر في تجربة « لانج » هذه أن الطلاب الذين اعتقدوا أنهم شربوا « الفودكا » أكثر عدوانية من الطلاب الذين اعتقدوا أنهم لم يشربوها - وذلك بصرف النظر عما إذا كانوا قد شربوا « الفودكا » أو لم يشربوها . وفي الواقع فإن مثل هذه التجربة لا يمكن أن تُجرى إلا عن طريق خداع المفحوصين . وتعد مثل هذه النتائج على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لجهود علماء النفس في سبيل فهم العلاقة القائمة بين الكحول أو إدمان الخمر والعدوان .

ووفقا للمبادئ الأخلاقية للرابطة الأمريكية لعلماء النفس فإن الأمر يتطلب أن يتلقى الأفراد الذين يشاركون في التجارب التى تتضمن مثل هذا الخداع Deception « معلومات عما استخدم معهم من إجراء بعد الانتهاء منه مباشرة » (أى Debriefing) ، وذلك للتخلص من أى آثار ضارة تكون التجربة قد تضمنتها . فبعد هذه التجربة أُخبر المفحوصون المشاركون في تجربة « لانج » بحقيقة الإجراء ، وبالمهدف الحقيقى منه ، وما إذا كانوا قد شربوا الخمر فعلا أم لا . كما قيل لهم بأنهم لم يُعرضوا غيرهم من المشاركين لأى صدمات كهربية ، وقُدمت لهم القهوة . أما فيما يتعلق بالمفحوصين الذين تناولوا « الفودكا » فقد تم إحتجازهم حتى أسفرت نتيجة التحليل أن مستوى الكحول في الدم لديهم قد انخفض عن مستوى التسمم ، وذلك كما يحدد بجهاز قياس كمية الكحول عن طريق تحليل النَّفْس (الشهيق والزفير) وهو المعروف باسم Breathalyzer .

اختلاف وجهات النظر تجاه الخداع : أثار استخدام الخداع في البحوث النفسية قدرا كبيرا من الجدل ، وتساءل كثيرون : هل يمكن إعطاء الحق لعلماء النفس في خداع مفحوصيهم ؟ وذلك كأن يقال لهم بأنهم يقومون بتعريض شخص آخر

لصدمة كهربية ، ويكون هذا الشخص الآخر في الحقيقة متحالفا مع عالم النفس حيث يقوم بمجرد التظاهر بأنه يتلقى الصدمة . وقد يدافع بعض من علماء النفس عن استخدام قليل من « الكذب الأبيض » - عند الضرورة وسيلة للوصول إلى بعض النتائج المهمة (Cooper, 1976) ، في حين يرى بعض علماء النفس الآخرين أن التجارب التي تعتمد على الخداع هي تجارب ينبغي على العلم احتقارها (Forward et al., 1976) . والجدال ما زال قائما فيما يتعلق بمدى ملاءمة استخدام الطرق الفنية للملاحظة الطبيعية للدراسة الأفراد أثناء ممارستهم أنشطتهم المعتادة ، وهو منهج يشعر بعض الناس تجاهه بأنه يمكن أن يكون انتهاكا لخصوصيات الفرد أو على الأقل تدخلا فيها . ونعرض فيما يلي لوجهتي النظر نحو الخداع .

حجج ضد استخدام الخداع

يؤكد بعض علماء النفس أن الخداع بطبيعته غير أخلاقي ، وذلك بصرف النظر عن المكاسب الكامنة فيه أو الآلام البسيطة الناجمة عنه ، يعارضون الاعتقاد بأن الضوابط المعملية تؤدي - إلى حد ما - إلى بيانات أفضل ، ويقدمون أدلة على أن تلقى المفحوص لمعلومات عما سبق أن قام به لا يمكن أن يخفف من تأثير الخداع (Corsini, 1987, P. 387) .

وفصل « هربارت كيلمان » (Kelman, 1967) عدم أخلاقية الخداع في أن تعريض المفحوصين لشتى أنواع الكذب والحيل ، مع تضليلهم عن عمد بالنسبة لأهداف البحث الذي نجريه ونعطيهم وعدا أو تأكيدات تعتمد عدم الوفاء بها . . . كل ذلك يجعلنا ننظر إلى مثل هذا السلوك على أنه خرق لاحترام الآخرين ، مع أن علاقة المجرب / المفحوص - في الحقيقة - هي علاقة بين آدميين ، بحيث إننا نتحمل المسؤولية تجاه المفحوص بوصفه إنسانا يجب أن نحافظ على كرامته .

كما يضيف « كيلمان » أن الخداع قد يفشل في تحقيق أهدافه المرجوة ، إن التبرير الأساسي لخداع المفحوصين هو أن معرفتهم بهدف التجربة يمكن أن يشوه النتائج ؛ وإذا كان المفحوص غير واع بالهدف الحقيقي للتجربة ، فإنه سوف

يتصرف بطريقة طبيعية أكثر . ومع ذلك يذكر « كيلمان » أن المفحوصين واعون بحيل عالم النفس ، وأنهم عندما يحضرون إلى المواقف التجريبية فإنهم يتوقعون أن يكذب عليهم ، ومن ثم فإنهم لا يأخذون أقوال المجرب على عواهنها ، فلا يصدقون ما يقوله لهم ، وحتى إذا لم يكن ذلك يحدث في كل حالة فمن الواجب علاجه . ومع ذلك فما زال الرأي الآخر الذي يقدم مسوغات للخداع قويا .

مبررات استخدام الخداع

يستخدم علماء النفس الخداع في أبحاثهم فقط عندما يستحيل أن يجري البحث بدونه ، كما يُستخدم - كأي اعتبارات أخلاقية أخرى - عندما يعتقد عالم النفس أن الفائدة المرجوة من نتائج البحث سوف تفوق في قيمتها الضرر الذي يسببه الخداع . وفي تجربة « لانج » السابق الإشارة إليها ، أليس من الأفضل أن يعتقد الطلاب فقط بأنهم يُعرضون غيرهم من الطلاب للصدمة الكهربية ؟ أم هل نود أن نجعلهم يواجهون فعلا صدمات كهربية مؤلمة لغيرهم من الأفراد ؟

ويبرر كثير من علماء النفس استخدام الخداع في أنه يمينا بطريقة للتأكد من أن المفحوص يتصرف بطريقة طبيعية تلقائية ، ومن ثم يحصل الباحثون على صورة جيدة لسلوك حقيقي . ويعتمد هذا التبرير على أسس علمية ، وله جدارته ومبرراته . وأذا نُقد الخداع بأنه يجرم المفحوص من حقه في الموافقة المُعلّمة ، أي حقه في الحصول على كافة المعلومات التي يمكن أن تؤثر في قراره الاشتراك في مشروع البحث ، فإن الموافقة المُعلّمة ليست حلا كاملا لمشكلة الخداع ، لأن الموافقة المُعلّمة سوف تشوه النتائج في عدد من التجارب (Cozby, 1977, P. 173f) ، كتجربة « ستانلي ملجرام » (Milgram, 1974) عن الطاعة ، وتجربة محمد محمود (١٩٩٠) عن تأثير سلطة المجرب على ظهور الاستجابة العدوانية .

وهناك حل تقليدي لمشكلة خداع المفحوص ، وهو « تلقى المفحوص لمعلومات عن البحث بعد إتمامه » : Debriefing ، ولقد أصبح ذلك جزءا أساسيا في الإجراءات التجريبية الآن ، وحتى عندما لا توجد أية ضغوط على المفحوص ولا أذى يقع

عليه . كما يشعر الباحثون أن الاشتراك في البحث النفسي يجب أن يكون خبرة تربوية .

ويقدم « إيريل بابي » (Babbie, 1986, P. 243) عددا من التبريرات الحقيقية لاستخدام الخداع كما يلي :

(١) لا يوجد باحث يخدع مفعوصيه بهدف الخداع .
(٢) يلجأ الباحث إلى الخداع عندما يعتقد أن البيانات ستكون أكثر ثباتا وصدقا .

(٣) يستخدم الباحث الخداع عندما يدرك أن المفعوص سيتصرف بطريقة أكثر طبيعية وأمانة إذا لم يعرف أن الباحث يجري مشروعا بحثيا .

(٤) إن إخبار المفعوصين بالهدف الكامل للبحث يمكن أن يُفقد الباحث تعاونهم .

(٥) إذا عرف المفعوصون أنهم يُدرسون ، فإنهم يمكن أن يعدلوا من سلوكهم بطرق شتى منها :
أ - قد يتجنبون الباحث .

ب - يمكن أن يغيروا حديثهم وسلوكهم حتى يبدو أكثر وقارا .

ج - تتغير العملية الاجتماعية أو السلوك ذاته بشكل جذري .

لكل ذلك نرى أن استخدام الخداع في عدد من البحوث ، (وهو قليل فعلا) له ما يسوغه ، ومع هذا فمن الأهمية بمكان عدم التوسع في استخدامه ، حتى لا يكون تهديداً للنظام ذاته ، وإمكانية إجراء علماء النفس لبحوثهم عن طريق المتطوعين . ومن ناحية أخرى فلا بد أن تكون للخداع عند اللجوء إلى استخدامه ضوابطه ، وكذلك توابعه (إخبار المفعوصين بمعلومات محددة عن التجربة بعد إتمامهم لها) .

١٠ - أخلاقيات تحليل النتائج وكتابة التقرير

بالإضافة إلى تعهد الباحث النفسي والتزامه الأخلاقي تجاه المفعوصين الذين يُجرى عليهم بحوثه ، فإن هناك تعهداً

والتزاما أيضا تجاه زملائه في المجتمع العلمي Scientific Community الذي ينتمى إليه الباحث .

إن الباحث النفسي في أية دراسة دقيقة يجب أن يكون أكثر ألفة - من أى شخص آخر - بالنقائص الفنية أو جوانب الضعف والفشل في دراسته . وعلى الباحث الالتزام بأن يجعل جوانب النقص هذه معروفة لقارئ التقرير .

كما يتعين أن تورد في التقرير النهائي النتائج السلبية إذا كانت مرتبطة بالتحليل الذى يتم . وهناك أسطورة سيئة تشيع في بعض التقارير العلمية ، وهى أن المكتشفات الإيجابية فقط هى الجديرة بأن يوردها الباحث في تقريره (وبعض محررى الدوريات يعدون مذبذبين أحيانا في الاعتقاد بذلك أيضا) . ومن أساسيات البحث العلمى أن معرفتنا بعدم ارتباط متغيرين لها الأهمية ذاتها التى نلحقها بارتباطها .

وبالطريقة ذاتها فمن الأهمية بمكان للباحث النفسى أن يتجنب الإغراء الواضح في وصفه لمكتشفاته على أنها نتائج مخطط (أو استراتيجية) تحليلية سبق التخطيط لها بعناية شديدة ، عندما لا يكون الحال كذلك . وكثير من النتائج يصل إليها الباحث دون أن يتوقعها ، وحتى لو ظهر أنها واضحة عندما نتأملها ونستعيدّها . فإذا كشف الباحث عن علاقة مهمة وشائقة - عن طريق الصدفة - فما معنى ذلك ؟ وماذا بعده ؟ إن تضخيم مثل هذه المواقف والمبالغة فيها بأن يقوم الباحث بوصف لفروض تخيلية يعد أمرا بعيدا عن الأمانة ، ويميل إلى أن يضلّل الباحثين غير المتمرسين بأن يفكروا في أن كل البحث العلمى يخطط له مسبقا بعناية وتنظيم شديدين .

إن العلم يتقدم - بوجه عام - من خلال الأمانة والانفتاح ، ويتأخر عن طريق الدفعات الذاتية والخداع ، ويمكن للباحثين أن يقدموا خدمة جليلة للعلم بوجه عام بقولهم الحقيقة ولا شيء غيرها بالنسبة لكل الهنات التى وقع فيها الباحث ، والمشكلات التى واجهها في بحثه (Ibid) . وهكذا نجد أن خطة التحليلات الإحصائية وعرضها وكتابة التقرير عن النتائج تخضع جميعا لمبادئ أخلاقية ، كاختيار مشكلة البحث والتخطيط له وتنفيذه سواء بسواء .

المراجع العربية

- (١) أحمد محمد عبد الخالق (١٩٨٨) استخبارات الشخصية . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
- (٢) أحمد محمد عبد الخالق (١٩٨٩ «أ») أسس علم النفس . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
- (٣) أحمد محمد عبد الخالق (١٩٨٩ «ب») بعض الشروط المنهجية والضوابط الأخلاقية في استخدام الاختبارات النفسية . بحث ألقى في ندوة معايير وضوابط الخدمات النفسية في المملكة العربية السعودية ، المنعقدة في قسم علم النفس ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، في المدة من ٢٥ - ٢٧ مارس ١٩٨٩ .
- (٤) أحمد محمد عبد الخالق (١٩٩٠) زمن الرجوع البصري : دراسة في علم النفس التجريبي . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الثانية .
- (٥) أحمد محمد عبد الخالق ، عبد الفتاح محمد دويدار (غير منشور) مقياس الاتجاهات الدينية .
- (٦) جابر عبد الحميد جابر ، أحمد خيرى كاظم (١٩٧٨) مناهج البحث في التربية وعلم النفس . القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية .
- (٧) صفوت فرج (١٩٨٩) القياس النفسى . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية .
- (٨) طريفة سعود ابراهيم الشويمر (١٩٨٤) الايمان بالقضاء والقدر وأثره على القلق النفسى . رسالة ماجستير (غير منشورة) بكلية البنات . جدة ، الرئاسة العامة لتعليم البنات ، المملكة العربية السعودية .
- (٩) عبد العاطى الصياد (١٩٩٠) المعامل ألفا لكرتوناخ ونوعية استجابة المستجيب لعبارة : «أكتب أسمك إذا رغبت» . في : بحوث المؤتمر السنوى السادس لعلم النفس في مصر ، القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، ص ص ٦٧٥ - ٦٩٦ .
- (١٠) لويس كامل مليكة ، محمد عماد الدين اسماعيل (١٩٧٢) مقياس وكسلر - بلفيو للذكاء الراشدين والمراهقين . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .
- (١١) محمد مهدي محمود (١٩٩٠) أثر سلطة المجرب على ظهور الاستجابة العدوانية عند الأفراد وعلاقة ذلك بسماتهم الشخصية . مجلة العلوم الاجتماعية ، ١٨ (٢) ، ٨٣ - ١٠٧ .
- (١٢) مصرى عبد الحميد حنورة ، كمال مرسى (١٩٨٩) مقياس ستانفورد - بينيه للذكاء (الصيغة ل م) . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

المرجع الأجنبية

- (13) American Psychological Association (1985) **Guidelines for ethical conduct in the care and use of animals.** Washington, D. C.: APA.
- (14) American Psychological Association (1990) Ethical principles of psychologists. **American Psychologist**, 45, 390-395.
- (15) Anastasi, A. (1988) **Psychological testing.** New York: Macmillan, 6th ed.
- (16) Babbie, E. (1986) **The practice of social research.** Belmont, California: Wadsworth.
- (17) Christensen, L. B. :1980) **Experimental methodology.** Boston: Allyn& Bacon, 2 nd ed.
- (18) Committee for the protection of human participants in research (1982) **Ethical principles in the conduct of research with human participants.** Washington: American Psychological Association.
- (19) Cooper, J. (1976) Deception and role- playing. **American Psychologist**, 31, 605- 610.
- (20) Corsini, R. J. (ED.) (1987) **Concise encyclopaedia of psychology.** New York: Wiley.

- (21) Cozby, P. C. (1977) **Methods in behavioral research**. Palo Alto, California: Mayfield.
 - (22) Eysenck, H. J. (1979) **Sex and personality**. London: Open Books.
 - (23) Forward, J.; Canter, R. & Kirsch, n. (1979) Role- enactment and deception methodologies. *American Psychologist*, 31, 595- 604.
 - (24) Harris, B. (1979) Whatever happened to little Albert? *American Psychologist*, 34, 151- 160.
 - (25) Hathaway, S. R. & Mckinley, J. C. (1989) **Minnesota Multiphasic Personality Inventory- 2** Minnesota: University of Minnesota.
 - (26) Humphreys, L. (1970) **Tearoom trade**. Chicago: Aldine.
 - (27) Kantowitz, B. H.; Rodiger, H. L. (1978) **Experimental psychology: Understanding psychological research**. Chicago: Rand McNally.
 - (28) Kelman, H. C. (1967) Human use of human subjects: The problem of deception in social psychological experiments. *Psychological Bulletin*, 67, 1- 11.
 - (29) Kinsey, A. C.; Pomeroy, W. B. & Martin, C. E. (1948) **Sexual behavior in the human male**. Philadelphia: Saunders.
 - (30) Kinsey, A. C. Pomeroy, W. B.; Martin, C. E. & Gebhard, P. H. (1953) **Sexual Behavior in the human female**. Philadelphia: Saunders.
 - (31) Lang, A. R.; Goeckner, D. J., Adesso, V. J. & Marlatt, G. A. (1975) Effects of alcohol on aggression in male social drinker. *Journal of Abnormal Psychology*, 84, 508- 518.
 - (32) Milgram, S. (1974) **Obedience to authority: An experimental view**. New York: Harper & Row.
 - (33) Money, J. & Musaph, H. (Eds.) (1977) **Handbook of sexology**. Amsterdam: Elsevier.
 - (34) Rathus, S. A. (1981) **Psychology**. N. Y.: Holt, Rinehart & Winston.
 - (35) Rosenthal, R. & Rosnow, R. L. (1975) **The volunteer subject**. New York: Wiley.
-



